الأمم المتحدة S/PV.5099

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٥٠٩٩**

الاثنين، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بعلي	(الجزائر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسوف
	إسبانيا	السيد ياني‍يث - بارنويفو
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد لوكاس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد أديشي
	رومانيا	السيد دومترو
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد دلا سابلي‍ير
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دانفورث

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)

(S/2004/959)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-64305 (A)

0464305

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) (S/2004/959)

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل العراق يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد الصميدعي (العراق) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس: وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة،سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أشرف قاضي، الممثل الخاص للأمين العام في العراق.

تقرر ذلك.

أدعو السيد قاضي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) (S/2004/959).

في هذه الجلسة يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد أشرف قاضي، الممثل الخاص للأمين العام في العراق، ومن السيد جون دانفورث، ممثل الولايات المتحدة، بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات.

السيد قاضي (تكلم بالإنكليزية): إن التقرير المعروض عليكم هو التقرير الثاني للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وإنني لواثق بأنكم ستجدون التقرير غنيا عن البيان إلى حد كبير. وبالتالي فإنني سأقتصر على الإدلاء ببعض الملاحظات.

إن الانتخابات المقبلة تمثل اختبارا للنظام السياسي الجديد ولعملية الانتقال في العراق. وما زال يتعين أن تتاح الفرصة للشعب العراقي كي يؤكد حقوقه السياسية من خلال صندوق الاقتراع. ولئن كان الأمر الواضح هو أنه توجد رغبة واسعة النطاق بين العراقيين للمشاركة في الانتخابات، فإن بعض الشرائح الهامة من السكان ما زالت تشعر بأنها منفرة أو مستبعدة من عملية الانتقال السياسي.

إن الحالة الأمنية عموما ظلت صعبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد عطل العنف بجميع أنواعه، والكثير منه متطرف في وحشيته وطابعه العشوائي، جزءا كبيرا من البلد. وتظهر التقارير اليومية عن أنشطة المتمردين والأنشطة الإرهابية والإجرامية وتقارير العمليات العسكرية والأمنية على نحو واضح هشاشة الحالة. والضحايا الرئيسيون، كما الحال دائما، هم السكان المدنيون.

ومن اتصالاتنا مع جميع قطاعات المجتمع العراقي تقريبا، نحن مقتنعون بأن العنف أمر تمقته الأغلبية العظمى من الشعب العراقي. ويطالب العراقيون بطريق للخروج من هذه

الحالة عن طريق إنشاء حكومة تحظى على نحو واضح بموافقة أغلبية السكان. وهذه الرغبة في إيجاد تسويات سلمية للمشاكل السياسية هي إلى حد كبير مشتركة بين جميع العراقيين، باستثناء بعض المتطرفين الذين لا يمكن التواؤم معهم. والأغلبية الواسعة، بمن فيها الذين اختاروا حتى الآن أن يبقوا خارج العملية السياسية، تدرك أن نتائج العنف في الأجل الطويل نادرا ما تفي بالتوقعات إن أوفت على الإطلاق، وهي في أكثر الحالات تؤدي إلى نتائج عكسية جدا لتحقيق الأهداف المنشودة.

وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، واصلت الأمم المتحدة بشكل نشط مساعيها للدخول في حوار مع شريحة واسعة من الرأي العام العراقي، بمن في ذلك الذين هم خارج التيار السياسي الرئيسي، بغية تفهم احتياجاتهم وتطلعاتهم وتشجيعهم على دخول العملية السياسية. وعلى نحو مماثل، فإننا واصلنا تشجيع الأحزاب التي تتألف منها الحكومة العراقية المؤقتة على تكثيف جهودها للوصول إلى أوسع مدى ممكن من الرأي العام العراقي، لأن إجراء عملية شاملة يشكل أفضل ضمان لانتقال ناجح.

وحاولنا، زملائي وأنا، أن نقنع جميع المحاورين بأن الانتخابات المقبلة لا بد أن توفر منبرا للتعبير عن جميع الآراء السياسية العراقية، وتسمح بالتمثيل الكافي للعراقيين من جميع الخلفيات، سواء كانت عرقية أو دينية، أو أعضاء المجتمع المدني أو مستقلين. ويحسب الفضل للحكومة المؤقتة أنها بذلت جهودا لمد يدها إلى العناصر المنعزلة وهي تواصل فعل ذلك. إنها بحاجة إلى كل تشجيع لزيادة مساعيها في هذا الاتجاه؛ ويتوقف نجاح الانتقال بقدر كبير على هذه المساعي.

ونظرا لأن الجمعية الوطنية الانتقالية المقبلة ستكون أيضا جمعية تأسيسية، لا بد أن ترى بوصفها ممثلة بشكل واف لجميع مكونات النظام السياسي العراقي. وبالمثل، بالنسبة لعناصر المعارضة الذين يزعمون أنهم يحظون بقاعدة كبيرة من الدعم السياسي، لا يمكن أن تتوفر فرصة أفضل لإظهار ذلك الدعم من المشاركة في الانتخابات المقبلة. وبناء على ذلك، لا يوجد بديل لإجراء انتخابات شاملة وناجحة.

وحتى الآن لم يكن إجراء لجنة انتخابية مستقلة لانتخابات حرة ونزيهة وعادلة جزءا من الحياة السياسية العراقية. ولهذا السبب فإن الأمر الهام جدا، بالرغم من البيئة الأمنية الصعبة، هو أن يبذل العراقيون كل الجهود لاغتنام هذه الفرصة من أجل المشاركة في الانتخابات المقبلة. والذين يختارون أن يبتعدوا عن تلك العملية الانتقالية أو يسعون إلى تقويضها لا يحسنون إلى أنفسهم أو إلى بلدهم. ويوضح ضبط النفس وروح التوفيق اللذان أبدتهما جماعات معارضة بعينها، والقرار اللاحق لهذه الجماعات بتجنب العنف والمشاركة في العملية السياسية، أن البدائل السياسية السلمية دائما متوفرة.

وفي الوقت نفسه، الحقيقة هي أن الرأي العام السياسي يبقى مستقطَبا جدا. وبالترافق مع الإصرار العام على إجراء الانتخابات في الوقت الذي حددته اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق، هناك نداءات من بعض الجهات لمقاطعة الانتخابات. ودعا آخرون إلى تأجيل الانتخابات بغية السماح للوقت ولجهود المصالحة بتضميد جراح الأحداث الأخيرة. ومن المحتم بذل كل جهد لتعزيز الحوار والتوفيق والمصالحة بين جميع العراقيين بغية تهيئة بيئة أكثر أمنا. وبغير ذلك، فإن هناك خطرا حقيقيا لأن يتم تعويق عملية الانتقال السياسي، بدلا من تسهيلها.

كما أنه سيجري تسهيل انتقال ناجح من خلال المشاركة الإقليمية والدولية المستمرة مع الحكومة العراقية المؤقتة ومع المدنيين والسياسيين العراقيين. وقد جمع مؤتمر شرم الشيخ الذي عقد في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر

الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية الرئيسية، واعتمد الاجتماع اللاحق الذي عقده وزراء داخلية دول المنطقة في طهران على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في شرم الشيخ. وينبغي أن يساعد بيانا شرم الشيخ وطهران على تهيئة بيئة إقليمية مؤاتية لانتقال العراق. وتوفر جهود الاتصال السياسي داخل العراق، فضلا عن التعاون الإقليمي المتزايد فيما يتعلق بالعراق، أفضل فرصة لتهيئة بيئة سياسية وأمنية متحسنة ولانتقال ناجح في العراق.

وأنا متفائل بأن الحكومة المؤقتة وشعب العراق راغبان في أن ينجزا بنجاح تحول العراق إلى بلد موحد وديمقراطي ومزدهر، وهما قادران على ذلك. وبالرغم من المشاكل الحالية، فإن العراق يملك رأس مال بشريا وماديا لبناء نفسه. وفضلا عن ذلك، جرى التأكيد من جديد مرة أخرى على دعم المجتمع الدولي لإعادة الإعمار السياسي والاقتصادي للعراق في تشرين الأول/أكتوبر في اجتماع طوكيو للمرفق الدولي لصندوق إعادة إعمار العراق. وقرر نادي باريس أن يخفض بشكل كبير عبء الدين الخارجي للعراق، ومن المأمول أن تحذو الدول الدائنة الأخرى الحذو نفسه. وقد استخدمت موارد كبيرة لتلبية احتياجات الطوارئ وإعادة التأهيل، فضلا عن دعم عمل اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق. ويمكن توقع تقديم دعم اقتصادي إضافي بينما ينجح العراق في تعزيز انتقاله السياسي.

وتبقى القدرة التي يمتلكها العراق الأمل الأكثر تأكيدا لنجاحه. ولذلك السبب توجد الأمم المتحدة في العراق، بالرغم من العديد من القيود. ونحن مدركون وسنبقى مدركين لتوقعات الشعب العراقي من الأمم المتحدة. ونحن مصممون على ألا نحبط تلك التوقعات، ومدركون لأهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تسهيل عملية انتقال تفي بتطلعات الشعب العراقي.

وسيشهد العام المقبل العديد من التحديات والفرص وهي: انتخاب الجمعية الوطنية الانتقالية وإجراء استفتاء دستوري، وإجراء الانتخابات العامة بموجب الدستور الجديد. وسيكون من المهم للغاية توصل المجتمع الدولي إلى توافق في الآراء أوسع وأعمق، ولا سيما في إطار هذا المجلس، دعما لجهود الأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لتنفيذ ولايتنا بموجب القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) إلى الحد الأقصى الممكن، حسبما تسمح به الظروف.

وبدعم من المجلس سنبقى، الأمين العام وأنا، ملتزمين ببذل قصارى جهدنا للمساعدة في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في عراق متحد.

السيد دانفورث (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): اليوم، سأقدم لمجلس الأمن استكمالا للمعلومات بشأن الحالة في العراق، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وهذا التقرير الشفوي سيلخص التقرير المكتوب الأكثر تفصيلا الذي ننشره اليوم.

أولا، باسم القوة المتعددة الجنسيات، أشكر الأمين العام وممثله الخاص على تقريرهما الذي نراه شاملا ومشجعا. وأعرب عن الشكر أيضا لأعضاء فريق الأمم المتحدة الذي يعمل في إطار التحضير للانتخابات العراقية. وبينما لا تزال الحالة الأمنية في العراق صعبة، فإن زيادة عدد موظفي الأمم المتحدة والدعم أمر أساسي في عملية الانتقال السياسي في العراق. وتواجد الأمم المتحدة هام للغاية لنجاح الانتخابات في ٣٠ كانون الثاني/يناير القادم وما بعده، وأيضا بالنسبة للتنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار.

تتألف القوة المتعددة الجنسيات مما يزيد على ١٥٠ ٠٠٠ جندي وأفراد الدعم من ٣٠ بلدا ونيف. وهذه القوات باقية في مكانها بناء على دعوة من الحكومة العراقية بهدف الإسهام في تحقيق الأمن والاستقرار ومساعدة

العراقيين في بناء الديمقراطية. وبالتعاون مع الحكومة العراقية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، توفر هذه القوة مساعدة إنسانية مكثفة وموارد متخصصة للغاية لإعادة الإعمار. وبالطبع، تعمل القوة المتعددة الجنسيات بصورة ناجعة لعزل من يهددون أمن الشعب العراقي وتحييدهم. وما فتئ أعضاء القوة يعملون بشجاعة وبلا كلل جنبا إلى جنب مع نظرائهم العراقيين لمكافحة الإرهاب وتدمير الأسلحة التي تتهدد استقرار العراق، وجمع المعلومات والقيام بعمليات المكافحة ضد المتمردين والإرهابيين. وفيما يستمر خصوم السلام والأمن في محاولاتهم، فقد أحرزت القوة المتعددة الجنسيات تقدما في تهيئة الظروف التي تسمح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة والانتقال إلى الديمقراطية.

أما وحدات القوة المتعددة الجنسيات المكرسة لجهود إعادة الإعمار والرفاه العام، فتقوم بإصلاح الجسور والموانئ والطرق وخطوط السكك الحديد. وهي تبني وتصلح المدارس والمستشفيات ومكاتب البريد وغيرها من المباني العامة في جميع أنحاء العراق. كما أنها توفر العلاج الطبي واللقاحات للمدنيين. وتواصل وحدات القوة المتعددة الجنسيات المكرسة للأمن التخلص من آلاف الأطنان من الذخائر والألغام التي لولا ذلك لاستخدمها المتمردون في زعزعة الحكومة.

والقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) يرحب بالجهود التي تجريها الحكومة العراقية المؤقتة لتطوير قواتها الأمنية. والقوة المتعددة الجنسيات تساعد على بناء هذه القدرة من خلال تجنيد قوات الأمن العراقية وتدريبها وتجهيزها بالمعدات وتعليمها. وقوات الأمن العراقية – التي تتألف من الشرطة وحرس الحدود والجيش والحرس الوطني وقوة التدخل وقوة العمليات الخاصة والقوة الجوية وقوة الدفاع الساحلية – يبلغ قوامها على وجه التقريب حاليا ٢٤٠ ١١٦ من الأشخاص المدربين والمجهزين– أي قرابة ثلاثة أمثال عدد القوات في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وبينما تتسم التوجهات بالإيجابية، ما زال هناك عمل كثير يتعين إنجازه قبل أن يتسنى للقوات العراقية الاضطلاع بكامل مسؤوليتها عن أمن البلد.

وإلى أن يكتمل تدريب القوات العراقية وتجهيزها للعمل، وإلى أن يتوقف المتمردون عن ترويع البلد، سيبقى الأمن شاغلا رئيسيا. وخلال الشهور التي انقضت منذ قدمنا تقريرنا الأخير إلى المجلس، شهدنا العديد من الهجمات ضد القوة المتعددة الجنسيات والشعب العراقي باستخدام الأسلحة الصغيرة والقنابل الصاروخية وقذائف الهاون والعبوات الناسفة. ودأب المتمردون على مهاجمة العراقيين الذين يتعاونون مع حكومتهم وكذلك العمال القادمين من خارج العراق، في محاولة لعرقلة إعادة بناء البلد.

والقوة المتعددة الجنسيات تتفهم شواغل الأمم المتحدة بشأن سلامة موظفيها الشجعان والمتفانين في عملهم، وتلتزم بتوفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة المتزايدين في العراق. وإذ نعمل على توفير ذلك الأمن، فإننا نحث الأمم المتحدة على نشر مزيد من الأفراد على أرض الواقع. فزيادة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة أمر أساسي لمستقبل العراق، وبالأخص لنجاح الانتخابات التي ستجري الشهر القادم.

لقد أذن القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بإنشاء كيان قائم بذاته لتوفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة في العراق. وفي غياب ذلك الكيان، قامت قوات الولايات المتحدة بذلك العمل. ومما يشجعنا أن الكثير من الحكومات أكدت مؤخرا اعتزامها الإسهام في الكيان الأمني القائم بذاته الذي رخَّص القرار بإنشائه، ونأمل أن يكون هذا الفريق جاهزا للعمل بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، موعد إجراء الانتخابات. كما أن الأمم المتحدة تتخذ خطوات هامة لتوفير أمنها من خلال تشكيل وحدة كبيرة من الحرس وتجهيز تفاصيل الأمن الشخصي لموظفيها. وسيبقى توفير الأمن لوجود الأمم

المتحدة في العراق مسألة رئيسية لبعض الوقت، ونحض المانحين بأقوى العبارات الممكنة على أن يتقدموا بإسهاماتهم من حيث القوات والتمويل.

إننا نترقب انتخابات العراق في ٣٠ كانون الثاني/يناير بأمل كبير. وهذه الانتخابات لن تكون نهاية العملية، بل هي بالأحرى بدايتها – وخطوة هامة في تطوير أمة ديمقراطية. وبالمثابرة والالتزام الثابت بالجهود المبذولة، وبشراكة قوية بين الشعب العراقي، والقوة المتعددة الجنسيات والأمم المتحدة، سيبزغ فجر عراق حر وديمقراطي من بين ظلام الطغيان والإرهاب الذي اكتنف البلد لفترة طويلة. وسيكون ذاك اليوم يوما عظيما للعراق والأمم المتحدة والعالم.

سوف تعمم نسخة أطول مكتوبة من هذا التقرير بوصفها وثيقة لمجلس الأمن.

السيد الصميدعي (العراق) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر المجلس على الاستجابة لطلبي بمخاطبته اليوم. وألاحظ مع الارتياح أن هذه هي المرة الثانية على التوالي التي يدعى فيها العراق الى التكلم في جلسة إحاطة إعلامية مفتوحة بشأن قضاياه الراهنة. وهذا أمر طبيعي وسليم على حد سواء. وأتطلع إلى أن أبقى تحت تصرف المجلس كلما تداول في أمور تتصل بالعراق. فهذا الحوار مفيد وسيكون مثمرا بالتأكيد.

لقد قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا شاملا عن الحالة في العراق ودور الأمم المتحدة فيه. وعموما، فإن هذا التقرير ينطوي على تقييم متوازن ونرحب بما تضمنه من إعادة تأكيد للقيم والأهداف التي حددها القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، والتي أكد عليها مؤخرا المؤتمر الدولي بشأن العراق المنعقد في شرم الشيخ. ولئن كنا نتفق مع معظم ما جاء في هذا التقرير، إلا أن هناك أجزاء تتطلب بعض التأمل والتعقيب.

هناك بضع مسائل أمام العراق الآن تبدو أهم من الانتخابات التي تحدد موعدها في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. فالقانون الإداري الانتقالي يحدد عملية صممت بحيث تفضي إلى نظام للحكم الديمقراطي خاضع للضوابط والتوازنات وهو ما لم يعهده العراق في السابق. وتمثل الانتخابات خطوة رئيسية في تلك العملية. والسبب الجوهري لوجود الحكومة العراقية المؤقتة هو قيادة العراق خلال تلك المرحلة من العملية السياسية وضمان إجراء الانتخابات. وفي المرحلة التالية تضع حكومة انتقالية عراقية مشروع دستور دائم وتشرف على الانتخابات المقبلة، التي ستُجرى استنادا إلى ذلك الدستور بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ثم تتولى الحكومة الجديدة السلطة قبل نهاية عام ٢٠٠٥. إنه برنامج طموح، لكن العراقيين بحاجة إلى حكومة شرعية والعودة إلى الوضع الطبيعي في أقرب وقت ممكن، وهم ينشدون ذلك كثيرا.

من الواضح أن حكومتي تدرك تماما أبعاد الوضع الأمني الراهن وتشعر بالقلق إزاءه. ولكننا نعتقد أن لدينا التزاما قانونيا وسياسيا تجاه شعب العراق – التزاما نعتزم الوفاء به، وفي الوقت المناسب بقدر الإمكان. ولأن القانون الإداري الانتقالي والقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) قد حددا الجدول الزمني للانتخابات والأغلبية العظمى من الشعب العراقي تريد وتتوقع إجراءها في موعدها المقرر، فقد يبدو تأجيلها إذعانا للإرهابيين الذين يهدفون إلى نسف العملية السياسية ومنع إجراء أية انتخابات.

ويشير تقرير الأمين العام إلى من طالبوا بمقاطعة الانتخابات. وهو ينص أيضا على أنه:

”في حين أعلن عدد من الأحزاب والكيانات الأخرى دعمه لإجراء الانتخابات في موعدها المقرر، أعلن عدد آخر أنه قد يقاطع الانتخابات، مما يؤكد أن الحاجة ماسة إلى تحقيق توافق في الرأي على هذه القضية الهامة في الإطار الأعم للتحدي المتمثل في تحقيق المصالحة الوطنية.“ (S/2004/959، الفقرة ١٠).

عند قراءة ذلك، قد يتكون لدى المرء انطباع بأن عدد المطالبين بمقاطعة الانتخابات كبير مثل عدد الذين يريدون المشاركة فيها. وذلك بعيد تماما عن الحقيقة. علاوة على ذلك، إذا كان المقصود بعبارة ”توافق الآراء“ هو الإجماع، فنحن نكلف أنفسنا بمهمة مستحيلة. ومع ذلك، نحن ندرك تماما ضرورة المصالحة الوطنية، التي سيتم السعي بقوة إلى تحقيقها. وهناك في الواقع بعض الجماعات والأفراد الذين ادعوا لأنفسهم حق التكلم باسم مجتمعات محلية بأكملها في العراق. ولكن لا يوجد ما يدعو إلى افتراض أنهم يتكلمون باسم أي قطاع كبير من العراقيين. ومن حقهم بالطبع أن يعبروا عن آرائهم. وما داموا لا يلجأون إلى العنف لفرضها، نشجعهم ونرحب بمشاركتهم في العملية السياسية.

ولا يوجد ما يدعو إلى الاعتقاد بأن شريحة كبيرة من سكان العراق ستلتفت إلى من يطالبون بالمقاطعة. فعمليات المقاطعة قد أخفقت في بلدان أخرى أثناء انتقالها إلى الديمقراطية. ولا يُنتظر أن يكون العراق استثناء في ذلك الصدد. فعندما يُمنح العراقيون الفرصة، سيخرجون بأعداد كبيرة للمشاركة في أول انتخابات حرة في حياتهم.

وعلى الأرجح أن أي خطر على الانتخابات ومصداقيتها وشموليتها لن ينبع من المقاطعة بل من حملة العنف والترهيب الموجهة ضد عامة السكان لإجهاض الانتخابات. وتبذل الحكومة قصارى جهدها لمكافحة تلك الحملة الإرهابية ولتقليل آثارها إلى الحد الأدنى؛ ولتحمي في الوقت ذاته حقوق كل المواطنين في التعبير عن إرادتهم بحرية. وسنحتاج في ذلك إلى المساعدة المستمرة من كل المعنيين؛ وسنحتاج إلى المساعدة من جيراننا وسنصر عليها.

ويذكر تقرير الأمين العام أن الحالة الأمنية في العراق تدهورت في بعض المناطق، رغم أنه يذكر أيضا أن هناك هدوءا نسبيا في أغلب مناطق العراق. وينتقد التقرير بشكل غير مباشر استخدام القوة لاقتلاع الإرهابيين من الفلوجة. ومع ذلك فهو لا يقدم بديلا لم يتم اللجوء إليه خلال الأشهر الماضية بلا طائل. وينوه التقرير بالجهود التي تبذلها الحكومة العراقية المؤقتة، ويشيد بها على ذلك، من أجل استمالة وإشراك الجماعات المستعدة للحوار. ولكننا شهدنا، رغم كل تلك الجهود، تزايد الصلافة والوحشية في استهداف الأطفال والنساء والرجال العراقيين في مذابح بالجملة. ولذلك توصلت الحكومة العراقية المؤقتة إلى استنتاج مفاده أن المسؤولين عن تلك الفظائع ليسوا مهتمين بالتفاوض، وأن الذين كانوا يحاورون الحكومة لم يكن بوسعهم فعل شيء لوقف العنف. ولذلك كان لا بد لاستراتيجية الحكومة العراقية المؤقتة أن تحرم الإرهابيين المصرين على نسف العملية الانتقالية من أي ملاذ آمن في العراق. فلا تستطيع أية حكومة مسؤولة أن تفعل أي شيء غير ذلك.

وما اكتُشف في الفلوجة خلال الأعمال العسكرية الأخيرة يبرهن على صواب الحكومة العراقية المؤقتة. فلقد وجدنا في الفلوجة ما لا يقل عن ٢٠٣ مستودعات كبيرة للأسلحة و ١١ مصنعا للعبوات الناسفة الارتجالية، وثلاثة أماكن لذبح الأسرى والرهائن. فهل كان يُفترض من الحكومة أن تقف موقف المتفرج بينما يتم ترهيب وقتل سكان الفلوجة والعمال الأجانب وبقية الناس في العراق؟ لا يمكن أن تكون هناك حكومة بدون قانون ونظام، وبدون

حكومة لا يمكن أن يكون هناك سوى الفوضى والمزيد من البؤس. ولدي هنا خارطة تبين مواقع كل الأماكن التي أشرت إليها. ويمكننا تزويد الراغبين بصور مفصلة لما تم العثور عليه.

إن النتيجة المشجعة لتدخل الحكومة العراقية المؤقتة في النجف في وقت سابق من هذا العام هي برهان آخر على صواب السياسة الحازمة للحكومة العراقية المؤقتة. فسكان النجف ومدينة الصدر ينعمون براحة كبيرة في ظل الهدوء الذي يسود المدينتين الآن، وتوجد لديهم برامج لإعادة الإعمار وتشارك فيها المجتمعات المحلية أنفسها. والتقرير ذاته يقدم الدليل على ذلك.

ولا يمكن أن يكون استخدام قوة عسكرية واسعة النطاق في أية مدينة الخيار المفضل لأية حكومة مسؤولة أو رحيمة. ولكنه يصبح واجبا إذا كان السبيل الوحيد لإنقاذ دولة بأكملها من معاناة أكبر وضمان مستقبلها.

وبالنسبة إلى مشاركة الأمم المتحدة في مساعدتنا على الإعداد للانتخابات، نرحب بقرار الأمين العام زيادة عدد العاملين المختصين بالانتخابات في العراق. ولكن ما زالت هذه الأعداد غير كافية، ويساورنا القلق من أن يؤثر هذا النقص سلبا على استعدادنا لإجراء الانتخابات. ونتساءل كيف يمكن للأمم المتحدة أن تؤدي الدور الرئيسي المناط بها في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) إذا ظلت منعزلة عن الشعب إلى حد كبير. وينبغي ألا تصبح عبارة ”وفقا لما تسمح به الظروف“ تعويذة تُكرر لتبرير الوجود الميداني غير الكافي في العراق.

إن تقرير الأمين العام صريح جدا بالنسبة إلى حقيقة أن قدرا كبيرا من عمل الممثل الخاص يتم داخل حدود المنطقة الدولية أو بعيدا في عواصم أجنبية، بدلا من أن يتم حيث ينبغي، أي في مختلف أنحاء العراق. فيبدو أن الوسيلة المفضلة في أغلب الأحيان للتفاعل مع المسؤولين العراقيين هي عن طريق المؤتمرات التفاعلية بالفيديو والمكالمات الهاتفية من خارج العراق – أو في الحقيقة عن طريق الرسائل التي تجد حتما طريقها إلى الصحافة. ونعتقد أنه من خلال الاتصالات المباشرة في العراق بين مسؤولي الأمم المتحدة ونظرائهم في الحكومة العراقية المؤقتة وفي الأقاليم يمكن تعزيز الاستعدادات للانتخابات بل وأيضا تعزيز العمل الإنساني والإنمائي الحيوي. ورغم السلام والاستقرار السائدين نسبيا في شمال العراق وجنوبه، لا يوجد سوى قلة قليلة من موظفي الأمم المتحدة هناك. ونأمل أن تُتخذ خطوات عاجلة لبناء وجود للأمم المتحدة في هاتين المنطقتين من العراق. فهذا مجال ينبغي إحراز تقدم فيه بسرعة كبيرة. كما نحث على سرعة إيجاد بديل للنائب السابق للممثل الخاص ومنسق الشؤون الإنسانية، السيد روس ماونتن.

وتشيد الحكومة المؤقتة بالممثل الخاص أشرف قاضي على جهوده، بالنظر إلى القيود التي يعمل في ظلها.

ولا يمكن لأحد أن ينسى التضحية المفجعة والبطولية لموظفي الأمم المتحدة في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣. ومع ذلك، وفي الوقت المحدود المتبقي لنا قبل الانتخابات، من الأهمية الحاسمة أن تعزز الأمم المتحدة وجودها وأن تكثف أنشطتها في العراق.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا أننا نوافق بصفة عامة على تقرير الأمين العام. ونحن نقدر كثيرا كل الجهود التي يبذلها هو وزملاؤه لمساعدة العراق. وينص تقرير الأمين العام على أن

> ”أي تفاعل متداعم بين أي عملية سياسية موثوقة وتحسين الوضع الأمني يمثل أرجأ السبل لبلوغ الهدف المتمثل في تحقيق عملية انتقالية

ديمقراطية دائمة ومستقرة.‘‘ (المرجع نفسه، الفقرة ٨)

ونحن نؤيد ذلك تماما، ونود أن نضيف عاملا ثالثا ألا وهو تنشيط الاقتصاد. وفي كل هذا، لا يمكن الاستغناء عن تلقي العون من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

الرئيس: أشكر ممثل العراق على بيانه. بناء على التفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.